الحدث

على الرغم من إطباق التيار المتشدد في إيران سيطرته على مختلف مفاصل الحكم في طهران، بعد مجلس الشورى (البرلمان) العام الماضي والرئاسة في الأمس، إلا أن الشكوك بدأت تعتري الأوساط الداخلية والخارجية على حدّ سواء. فقد كشفت الأرقام الرسمية، التي أصدرتها وزارة الداخلية الإيرانية، أمس، عن انخفاض نسب الاقتراع بشكل غير مسبوق، وارتفاع نسب الأصوات الباطلة، وهو ما يشير إلى انطلاقة متعثرة للرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي، في خضمّ ملفات نووية واقتصادية كبرى

إيران برئاسة رئيسي

نسبة المشاركة الأدنى في حكم الثورة الإسلامية

شارك رئيسي في انتخابات 2017 وحصل على 38% من الأصوات (Getty)

طهران ـ **صابر غل عنبري**

مع إعلان فوز إبراهيم رئيسي بالرئاسة الإيرانية، تكون إيران دخلت منعطفاً جديداً عنوانه التشدد في الداخل وفي العلاقات مع الخارج. وفي تفاصيل الأرقام، ذكر وزير الداخلية الإيراني، عبد الرضا رحماني فضلي، في مؤتمر صحافي أمس السبت، أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي جرت أول من أمس الجمعة، بلغت 48,8 في المائة، بمشاركة 28 مليوناً و933 ألف ناخب، علماً بأن أدنى مشاركة في انتخابات رئاسية بلغت 50,6 في المائة في انتخابات عام 1993، فيما بلغت النسبة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، في عام 2017، 73 في المائة. في المقابل، شهدت الانتخابات التشريعية التي جرت في فبراير/شباط 2020، نسبة امتناع قياسية بلغت 57 في المائة. وأضاف فضلي أن رئيسي حصل على 17 مليونا و950 ألف صوت، بنسبة 62 في المائة، ما يعني فوزه من الجولة الأولى، لاشتراط القانون الإيراني ضرورة حصول أي مرشح رئاسي على أكثر من 50 في المائة في الجولة الأولى، أو بخوض المرشحان اللذين تصدّرا هذه الجولة، جولة ثانية. وأضاف الوزير أن المرشح محسن رضائي نال 3 ملايين و42 ألف صوت. ولفت إلى أن الأصوات الباطلة بلغت 3 ملايين و726 ألف صوت.

وحسب النتائج المعلنة، تشكل الأصوات الباطلة نحو 12 في المائة من أصوات المشاركين في الانتخابات، مما يعني أن 36 في المائة من الناخبين صوّتوا لصالح المرشحين فقط. وتمثل هذه النسبة من الأصوات الباطلة رقماً غير مسبوق في تاريخ الانتخابات الإيرانية. كما أن نسبة المشاركة التي أعلنها الوزير هي الأدنى في الانتخابات الرئاسية منذ قيام «الجمهورية الإسلامية في إيران» عام 1979. وحظيت نسبة الأصوات الباطلة غير المسبوقة، باهتمام وسائل الإعلام الإيرانية والإيرانيين على شبكات التواصل. وكان المرشد علي خامنئي قد دعا، صباح يوم الجمعة، خلال إدلائه بصوته، إلى المشاركة الكثيفة، لأن «ما يفعله الشعب الإيراني اليوم يحدد مصيره ويبني مستقبله لعدة سنوات»، بينما قام معارضون في الخارج وعبر مواقع التواصل الاجتماعي بحملات تدعو إلى المقاطعة.

وبموجب هذه الأرقام، أصبح رئيسي، رئيس السلطة القضائية، ثامن رئيس لإيران في الانتخابات الـ13 بعد الثورة عام 1979. وذكر رئيس مركز الانتخابات جمال عرف، في مؤتمر صحافي، أن الإصلاحي عبد الناصر همتي نال مليونين و400 ألف صوت، في حين حصل المرشح المحافظ الآخر أمير حسين قاضي زادة هاشمي، على مليون صوت. مع العلم أن مجلس صيانة الدستور استبعد مرشحين بارزين، مثل الرئيس السابق لمجلس الشورى (البرلمان) علي لاريجاني، ونائب رئيس الجمهورية إسحاق جهانغيري، والرئيس الأسبق محمود احمدي نجاد، الذي تولى رئاسة البلاد بين العامين 2005 و2013. وأعطى استبعاد المجلس أسماء كبيرة، خصوصاً لاريجاني، الانطباع بأن الانتخابات حُسمت سلفاً.

وكان رئيسي بخوض الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية تواليا، بعد خسارته انتخابات 2017، التي حصل فيها على 38 في المائة من الأصوات. وتلقّى التهاني بالفوز من منافسيه همتي ورضائي وزادة هاشمي.

ويتوقع أن يعزّز فوز رئيسي إمساك التيار المحافظ بمفاصل هيئات الحكم، بعد فوز هذا التيار في الانتخابات التشريعية العام الماضي. ويُعدّ رئيسي مقرباً من خامنئي، الذي دعاه إلى مواجهة التحديات المعيشية التي تعاني منها البلاد. واعتبر المرشد أن الانتخابات الرئاسية شكلت انتصاراً لإيران في مواجهة «دعاية العدو»، مضيفاً في رسالة نُشرت على موقعه الإلكتروني، أمس، أن «الفائز الأكبر في الانتخابات هو الأمة الإيرانية، لأنها ارتفعت مرة جديدة في مواجهة دعاية الإعلام المرتزق للعدو». وشكر الشعب الإيراني على مشاركته «الملحمية» في الانتخابات، قائلاً إن الشعب «سطر صفحة مشرقة». وأضاف خامنئي أن صعوبة الوضع الاقتصادي وتفشي كورونا ومحاولات ثني الشعب عن التصويت، لم تؤثر على إرادته للمشاركة في الانتخابات. ولفت خامنئي إلى أن الشعب الإيراني وقف في مواجهة «الحرب الإعلامية لوسائل إعلام العدو والمتآمرين، وأظهر مشاركته في صلب الميدان السياسي».

فوز رئيسي بالانتخابات كان متوقعاً بنسبة كبيرة، وتوقعه لم يكن بحاجة إلى عناء، وذلك لكونه مرشحاً من دون منازع إلى حد كبير. ومع أنه كان مرشحاً رئيسياً للتيار المحافظ، إلا أنه أكد أنه ليس محسوباً على تيار بعينه، لكن هذا التبني ضمن له الأصوات الثابتة لأبناء التيار في المجتمع، فضلاً عن أصوات شرائح أخرى.

وتنتظر رئيسي أزمات وتحديات كبيرة، داخلياً وخارجياً، وعد بحلّها اعتماداً على القدرات الداخلية لبلاده، لكن مراقبين يشككون في ذلك، ويرون أن هذه الأزمات متشابكة جداً ويصعب حلّها من دون تحقيق انفراجة في العلاقات الخارجية الإيرانية، مع الغرب تحديداً. أما الأوساط المحافظة، فتتحدث عن أن بمقدور البلاد تجاوز هذه العقبة عبر تنمية العلاقات مع الشرق، خصوصاً روسيا والصين. وترتبط الأزمة الاقتصادية الإيرانية بالعقوبات الأميركية المفروضة على إيران منذ أكثر من ثلاث سنوات، فضلاً عن وجود مشاكل بنيوية في الاقتصاد الإيراني أساساً.

ورئيسي محسوب على التيار المحافظ المتحفظ على المفاوضات النووية، التي تجري راهناً بشكل غير مباشر بين طهران وواشنطن في العاصمة النمساوية فيينا، في حال رُفعت العقوبات وحُرّرت الأرصدة الإيرانية في الخارج، البالغة قيمتها نحو 40 مليار دولار. إما إن لم يحصل ذلك، وفي ظل مواقف تياره المتشدد من التفاوض والاتفاق النووي، سيواجه رئيسي مشاكل كبيرة، أكثر مما تواجهه إيران حالياً، من أجل التوصل إلى الاتفاق. مع ذلك، فالقرارات الصعبة حول السياسة الخارجية، يتخذها عادة الطرف القوي في المعادلات الداخلية، وانطلاقاً من ذلك، ليس مستبعداً أن يبدي أركان الحكم تعاوناً مع رئيسي، لم تحصل عليه حكومة روحاني.

وبأختيار رئيسي، تكون إيران قد وجهت رسائل عدة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، الأطراف الرئيسية في مفاوضات فيينا، ربما تدفعهم إلى استعجال التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الحالية، لكن المفاوضات تواجه صعوبات كبيرة، ليس واضحاً بعد إن كان ممكناً حلها خلال الفترة القليلة المقبلة. ولا تقتصر الإشكالات الإيرانية على الملف النووي فحسب، بل دعت منظمة العفو الدولية، أمس السبت، إلى التحقيق مع رئيسي لـ«ارتكابه جرائم ضد الإنسانية»، وجاء ذلك في بيان للأمينة العامة للمنظمة، أنييس كالامار، التي اعتبرت أن «صعود إبراهيم رئيسي إلى الرئاسة بدلاً من التحقيق معه في الجرائم ضد الإنسانية، المتمثلة في القتل والإخفاء القسري والتعذيب، هو تذكير قاتم بأن الإفلات من العقاب يسود في إيران». وأفادت بأن منظمة العفو الدولية وثقت عام 2018، أن «رئيسي كان عضواً في (لجنة الموت)، التي أخفت قسرياً وأعدمت خارج نطاق القضاء بشكل سري آلاف المعارضين السياسيين في سجني إيفين وجوهاردشت، قرب العاصمة طهران، عام 1988». وأضافت أن «رئيسي قاد حملة قمع متصاعدة ضد حقوق الإنسان، شهدت اعتقال مئات المعارضين السلميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء الأقليات المضطهدة بشكل تعسفي، بصفته رئيساً للقضاء الإيراني». ودعت إلى «التحقيق مع رئيسي، لتورطه في الجرائم السابقة والجارية بموجب القانون الدولي».

من جهته، يرى التيار الإصلاحي، أن الانتخابات لم تكن تنافسية بعد استبعاد جميع مرشحيه من السباق، بالإضافة إلى مرشحين بارزين آخرين، أمثال نجاد ولاريجاني. غير أن الدعوات الإصلاحية المتصاعدة خلال الأيام القليلة الأخيرة قبل الانتخابات، من أمثال الرئيس الأسبق محمد خاتمي، والمرشح الرئاسي لعام 2009 مهدي كروبي، للتصويت لصالح همتي، سخنت الأجواء الانتخابية قليلاً، ومنحتها درجة من التنافسية، لكنها فشلت في إقناع القواعد الإصلاحية بالمشاركة في الانتخابات، علماً بأن الجسم الموحد للإصلاحيين، «جبهة الإصلاحات»، رفض تبنّي ترشيح همتي رسمياً.

ونطوي الانتخابات عهد روحاني الذي بدأ في 2013 وتخلّله انفتاح نسبي على الغرب، توّج بإبرام اتفاق عام 2015 بين طهران والقوى الكبرى بشأن برنامج إيران النووي، بعد أعوام من التوتر. وهنّأ روحاني في كلمة متلفزة «الشعب على خياره»، مضيفاً: «نعرف أن ما يكفي من الأصوات توافرت في هذه الانتخابات، وثمة من تمّ انتخابه من قبل الشعب».

وبعد التهنئة الكلامية، توجه روحاني إلى مقر السلطة القضائية لتهنئة رئيسي، الذي أوضح أنه سيستفيد من تجارب روحاني وحكومته خلال الفترة المقبلة، وسيجلس معهم لهذا الغرض.

> تهانٍ إماراتية بالجملة
>
> هنأ الرئيس العراقي برهم صالح، أمس السبت، الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي، في أول تهنئة من رئيس عربي. كما هنأ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، رئيسي، مبدياً أمله «في المزيد من التطور في التعاون الثنائي البنّاء».
>
> وأرسل رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد، وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وولي عهد أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد، برقيات تهنئة الى رئيسي.

احتجاج ضد بريطانيا

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، أمس، عن استدعاء السفير البريطاني لبعض طهران، روب ماكير، احتجاجاً على تعرّض المفترعين الإيرانيين لبعض المشاكل في هذا البلد. وقال المتحدث: «تعرّض الناخبون الإيرانيون لمضايقات في بعض المدن البريطانية، بما في ذلك لندن وبرمنغهام، بعد اهانتهم وضربهم على يد إرهابي معاد للثورة ومعارض للديمقراطية». وأضاف انه «تمّ إبلاغ السفير احتجاجنا».

> تشكل الأصوات الباطلة نحو 12 في المائة من أصوات المشاركين

للحديث تتمة...

التحايل على القضية السورية

عيسى سميسم

يتركز الحديث اليوم، بما يخص القضية السورية، على تجديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية، وأنها العقدة الأكبر التي تواجه المجتمع الدولي لإنجاز تمريرها في مجلس الأمن يوم العاشر من الشهر المقبل. الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تستنفر جهودها الدبلوماسية من أجل دعم قرار في مجلس الأمن لتمديد إدخال المساعدات الأممية من معبر باب الهوى الحدودي، المعبر الوحيد الذي بات ممراً لها، مقابل تلويح روسيا باستخدام حق النقض لمنع التمديد، كما فعلت من قبل. حين تمكّنت من إيقاف إدخال المساعدات من ثلاثة معابر واختصارها بمعبر واحد.

لا يمكن التقليل من أهمية المساعدات الأممية بالنسبة لملايين السوريين في الشمال السوري، في ظل الظروف المأساوية التي يعيشونها، بالتزامن مع القصف اليومي، على الرغم من سريان وقف إطلاق النار، على الأقل شكلياً، وقبلها عمليات التهجير التي أبعدت حوالي مليوني سوري عن مدنهم وقراهم في الشمال الغربي، نحو الحدود مع تركيا. لكن اختصار أزمة الشعب السوري بمسألة إدخال المساعدات، يعتبر تحايلاً دولياً جديداً على الأزمة المأساوية التي يعيشها السوريون.

لم تكن جهود المجتمع الدولي ذات فاعلية في محاسبة النظام على الرغم من مقدرته على ذلك، فكان النظام وحلفاؤه يراوغون في التملص من مسارات الحل السياسي، بل ويزيدون حدة العنف باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً من دون رادع دولي حقيقي، وكانت تجري الكثير من تلك العمليات على وقع صمت مخيب من المجتمع الدولي. وعلى ذلك، فإن السوريين لا يحتاجون من المجتمع الدولي لمساعدات غذائية بقدر ما ينتظرون موقفاً حقيقياً رادعاً للنظام وحلفائه عن الانتهاكات المستمرة بحقهم، فيما يقف العالم مكتوف الأيدي.

إعادة السوريين الذين شردهم النظام إلى مدنهم وقراهم، لا سيما في إدلب ومحيطها، يعتبر بالنسبة للسوريين القضية الأهم حالياً. ويجدر بالمجتمع الدولي، أن يدعم الخيارات التركية لإبعاد العالم إلى ما وراء الحدود والمتفق عليها باتفاق سوتشي عام 2019، في طريق يؤدي لحل نصف المشكلة، ومن ثم فإن السوريين هناك يتكفلون بتدبر أمورهم المعيشية بالاعتماد على مواردهم الذاتية في الزراعة والأعمال المتوسطة والتجارة. ذلك لن يقضي لحل الأزمة السورية، وإنما يخفف منها، بانتظار تحمّل المسؤوليات الأخلاقية والإنسانية والدفع باتجاه حل جذري وكامل، التي لا تختصرها مسألة المساعدات الإنسانية ولا التفاصيل الأخرى، إنما معضلة كبرى عنوانها نظام بشار الأسد.

بورتريه

شيخ المتشددين والمرشح لخلافة خامنئي

طهران ـ **العربي الجديد**

لم يكن فوز رئيس السلطة القضائية في إيران، إبراهيم رئيسي، المنتمي للتيار المحافظ، بانتخابات الرئاسة الإيرانية الـ13، يحتاج إلى عناء كبير، بعدما كان مرشحاً بلا منازع، إلى حدّ كبير، لخلافة حسن روحاني، إثر استبعاد المرشحين الإصلاحيين والمعتدلين من قبل مجلس صيانة الدستور.

يؤكد على رئيسي افتقاده الشديد إلى الخبرة السياسية، فيما تحمل خبرته الطويلة في السلك القضائي، الذي تدرّج فيه في سنّ مبكرة، محطات حقوقية قاتمة. وبربط معارضون في الخارج ومنظمات حقوقية غير حكومية، باستمرار، بين رئيسي وحملة الإعدامات التي طاولت سجناء ماركسيين ويساريين في عام 1988، حين كان يشغل منصب معاون المدعي العام لـ«المحكمة الثورية» في طهران، وهو أحد الأسباب التي أوردتها وزارة الخزانة الأميركية لدى فرضها عقوبات عليه في عام 2019. وحول خلفية تلك الحقبة، نفى رئيسي ضلوعه في هذه الإعدامات، لكنه أبدى تقديره لـ«الأمر» الذي أصدره مؤسس «الجمهورية الإسلامية» في إيران، روح الله الخميني، لتنفيذ الإجراءات بحق الموقوفين. وكان رئيسي من المؤيدين للشدة التي تعاملت بها السلطات الإيرانية مع احتجاجات «الحركة الخضراء» التي تلت إعادة انتخاب الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد في عام 2009. ويُعد رئيسي مقرباً من المرشد الإيراني علي خامنئي، وطرحت وسائل إعلام إيرانية عدة اسمه كخلف محتمل للأخير، الذي سيتم الـ82 من العمر في يوليو/تموز المقبل.

رئيسي هو رجل دين محافظ، ولد في مدينة مشهد شرقي إيران في عام 1960، ودرس في الحوزة العلمية في هذه المدينة، قبل مواصلة دراسته الدينية لاحقاً في مدينة قم، العاصمة الدينية للثورة الإسلامية الإيرانية. ومن رجال الدين الذين درس عندهم رئيسي، المرشد خامنئي. فضلاً عن ذلك، يحمل رئيسي شهادة الدكتوراه في الفقه والحقوق، من جامعة شهيد مطهري في طهران. لا يعتبر رئيسي من قادة الثورة، إذ كان إبان سقوط نظام الشاه، في عام 1979، في الـ19 من عمره. وتشير تقارير إعلامية إلى مشاركته في تلك الفترة، في الاحتجاجات والمسيرات المناهضة للنظام البهلوي السابق، إلى جانب زملائه في الحوزات العلمية الإيرانية. يملك رئيسي خبرة قانونية وقضائية، وهو تدرّج في السلك القضائي بعدما انضم إليه في سنّ مبكرة، عام 1981. أصبح بداية، مدعياً عاماً لمدينة كرج القريبة من العاصمة، ثم لمدينة همدان غربي البلاد. وانتقل في عام 1985 إلى طهران، فأصبح نائب المدعي العام الثوري فيها، حيث أثار عمله إعجاب الخميني، ليوكله في مرسوم معالجة المشاكل القضائية في بعض المحافظات، في العقد الأول من الثورة. وبحسب تسجيل صوتي لرجل الدين المعروف الراحل، آية الله حسين علي منتظري، الرجل الثاني في الثورة الإيرانية بعد مؤسسها قبل أن يعزله، وسرّبه ابنه أحمد منتظري في عام 2016، كان رئيسي عضواً في لجنة قضائية أقرت أحكام الإعدام بحق معارضين للثورة في عام 1988.

من عام 2004 إلى 2014، تولى رئيسي منصب نائب رئيس السلطة القضائية، ثم عُيّن في منصب النائب العام في البلاد، والذي استمر فيه عامين تقريباً، قبل أن يعينه المرشد الإيراني، في منصب سادن (خادم) العتبة الرضوية في مشهد، مرقد الإمام الثامن عند الشيعة، علي بن موسى الرضا. وفي مارس/آذار 2019، عيّنه المرشد رئيساً للسلطة القضائية خلفاً لصادق آملي لاريجاني. الرئيس الحالي لمجمع تشخيص مصلحة النظام. وأطلق رئيسي بعد تعيينه، مشروعاً لإجراء إصلاحات في السلطة القضائية، لبدا في إطاره «مكافحة الفساد» في السلطة واعتقال قضاة ومسؤولين فيها وإخضاعهم للمحاكمة، كان في مقدمتهم نائب الرئيس السابق للسلطة أكبر طبري، الذي حكم عليه بالسجن 31 عاماً في مارس الماضي. كما أنه، في خطوة غير مسبوقة في الجهاز القضائي الإيراني، أدرج أسماء من تصفهم السلطات بـ«السجناء الأمنيين» في قوائم سجناء يطلب رئيس الجهاز من المرشد إصدار العفو عنهم في مناسبات داخلية. وجاء ذلك، على الرغم من تأكيده، خلال فترة حركة «الاحتجاجات الخضراء»، أن «من يتحدث إلينا عن التعاطف الإسلامي والسماح، نجيبه: سنواصل مواجهة مثيري الشغب حتى النهاية وسنقتلع جذور الفتنة».

يشغل رئيسي حالياً منصب نائب رئيس مجلس خبراء القيادة، المخول دستورياً تعيين وعزل المرشد، وهو أيضاً عضو اعتباري في مجمع تشخيص مصلحة النظام، بالإضافة إلى أنه عضو «جمعية رجال الدين المحاربين» المحافظة. متزوج من ابنة رجل الدين الإيراني أحمد علم الهدى، المعروف بمواقفه المتشددة في السياستين الداخلية والخارجية، والذي يمثل «الولي الفقيه» في محافظة خراسان الرضوية، فضلاً عن عضويته في مجلس خبراء القيادة.

جزب رئيسي حظوظه في سباق الرئاسة عام 2017، وخسر منازلته لروحاني كاحد اهم المرشحين المحافظين. تنتظره تحديات كبيرة في الداخل الإيراني وخارجه، ابرزها الوضع الاقتصادي. وقد وعد بحلّها اعتماداً على القدرات الداخلية للبلاد، لكن مراقبين يرون ذلك صعبا من دون انفراجة في العلاقات الخارجية لطهران، ومع الغرب بالذات. سيكون أمام رئيسي المحسوب على التيار المحافظ المتحفظ على المفاوضات النووية الجارية حالياً بشكل غير مباشر في فيينا، سبتمبر تساؤلات جدية حول مدى إمكانية تحقيقها. ويعتقد مسؤولون غربيون أنه من السهل التوصل إلى اتفاق مع الإدارة المنتهية ولايتها في إيران، مقارنة بالحكومة المقبلة.

> فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على رئيسي عام 2019

تقرير

ظريف يرجح اتفاقاً نووياً قبل نهاية ولاية روحاني

طهران ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

بعد انتخاب إبراهيم رئيسي رئيساً لإيران، بموجب الانتخابات التي جرت أول من أمس الجمعة، بوشر الحديث عن مرحلة ما بعد الرئيس حسن روحاني، الذي تنتهي ولايته رسمياً في 3 أغسطس/آب المقبل. في السياق، رجّح وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس السبت، على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في تركيا، التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا غير المباشرة مع الولايات المتحدة، كاشفاً عن أن «هناك احتمالا كبيرا لذلك». ونقلت مختلف وكالات الأنباء الإيرانية عن ظريف قوله إن «المفاوضات حول إحياء الاتفاق النووي مستمرة في فيينا، وهناك احتمال جيد للتوصل إلى الاتفاق قبل نهاية مسؤوليتنا. نحن نغادر السلطة مطلع شهر أغسطس المقبل، ونسلّمها للحكومة الجديدة، وأتصور أن هناك احتمالا كبيرا جداً للتوصل إلى اتفاق قبل هذا التاريخ».

وتأتي تصريحات ظريف، فيما ذكر موقع «أكسيوس» الأميركي، أن إدارة الرئيس جو بايدن ترغب في التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران من أجل العودة إلى الاتفاق النووي، قبل تولي الرئيس الإيراني الجديد منصبه. ونقل الموقع عن مسؤول أميركي لم تحدّد هويته، قوله إن استمرار المحادثات إلى مطلع شهر أغسطس المقبل سيكون «مقلقاً»، إذ من المقرر أن تتم عملية الانتقال في إيران، مشيراً إلى أن عدم التوصل إلى اتفاق قبل تشكيل الحكومة الجديدة، سيثير تساؤلات جدية حول مدى إمكانية تحقيقها. وبحسب مسؤولين غربيين فإن التوصل إلى اتفاق مع الإدارة الحالية أو الحكومة المقبلة في إيران، سيتوقف على مدى استعداد الأخيرة للتعامل مع الاتفاق النووي الجديد من أجل التأثير عليه. وحسب بن دبليد، فإن بيدن يرى أنه يتوجب تكثيف الجهود الهادفة إلى التأثير على الاتفاق المقبل، قبل أن يؤدي الرئيس الإيراني الجديد اليمين القانونية، مشيراً إلى أن إسرائيل ستستغل هذه الفترة في إجراء اتصالات معمقة مع إدارة بايدن.

وحسب المصادر التي اقتبسها بن دبليد، فإن إدارة بايدن معنية باستكمال التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، قبل تولي الرئيس الجديد مقاليد الحكم في طهران. وأضافت المصادر أن المسؤولين الأميركيين يشكّون في إمكانية التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران، في حال تولي رئيسي مقاليد الأمور في إيران. وأبرز بن دبليد حقيقة أن تحركات بيدن جاءت في أعقاب حدوث تقدم على مسار المباحثات الإيرانية الأميركية، الهادفة إلى التوصل إلى الاتفاق النووي، مشيراً إلى أن روحاني أعلن إحراز تقدم في كل القضايا المركزية، وأن العقوبات التي فرضت على إيران، لا سيما المتعلقة بقطاع الطاقة والتصدير والقطاع المصرفي سيتم رفعها. وأعادت القناة إلى الأذهان حقيقة أن إيران رفعت نسبة تخصيب اليورانيوم في مرافقها النووية إلى 60 في المائة، وهي أكبر نسبة تخصيب أقدمت عليها طهران حتى الآن.

> إدارة بايدن ترغب بالتوصل إلى اتفاق قبل تولي رئيسي منصبه

وكان نتنياهو قد قال في الخطاب الذي إدارة بايدن طلبت منه أن تكون الخلافات بينهما بشأن البرنامج النووي الإيراني في غرف مغلقة، لكنه رفض ذلك. وأضاف: «لولا جهودنا لامتلكت إيران سلاحاً نووياً يهدد وجودنا كدولة». وحسب القناة، فإن رئيس أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي، سيبحث مع المسؤولين الأميركيين الموضوع الإيراني خلال الزيارة التي بدأها مساء أمس السبت، إلى الولايات المتحدة. وأوضحت القناة أن كوخافي سيلتقي رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال مارك الكسندر ميلي، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، وآخرين، لمناقشة التحديات المشتركة، كما سيعرض لهم «الدروس المستفادة» من العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، في شهر مايو/أيار الماضي.

شرق غرب

البنتاغون يقلص انظمته الدفاعية في الشرق الأوسط

أكدت وزارة الدفاع الأميركية، الجمعة، بدء تخفيض أنظمتها الدفاعية الجوية في الشرق الأوسط (باتريوت)، والتي عزّزتها في 2019 و2020 وسط توترات مع إيران. وقالت المتحدثة باسم البنتاغون، جيسيكا ماكنولتي، إنّ وزير الدفاع لويد أوستن (الصورة) «أمر بسحب بعض القوات والقدرات من المنطقة» خلال الصيف الحالي، وذلك «بالتنسيق الوثيق مع الدول المضيفة».

(الأناضول)

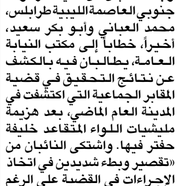

العراق: مساع لانسحاب اميركي نهاية العام

أكد المستشار السياسي لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، مشرق عباس، أنّ الحكومة تطمح إلى إنهاء وجود القوات القتالية الأميركية ضمن «التحالف الدولي» لمحاربة «داعش»، في نهاية 2021. وقال عباس إنّ الكاظمي «يعمل على ألا يغادر منصبه في الحكومة بعد الانتخابات (في أكتوبر/تشرين الأول المقبل) قبل إنهاء هذا الملف»، مذكراً بأنّ جولة الحوار الاستراتيجي الأخيرة بين البلدين أقرت فقرات الانسحاب.

(العربي الجديد)

بوريل: ندرس فرض عقوبات اوروبية على لبنان

ربط الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل (الصورة)، أمس السبت، موضوع أيّ مساعدات قد تمنح للبنان، بضرورة تطبيق هذا البلد للإصلاحات. وحذّر بوريل، بعد لقائه الرئيس اللبناني ميشال عون، خلال زيارته بيروت، أنّ مسألة العقوبات التي يلوح الأوروبي بفرضها على مسؤولين لبنانيين «ما زالت على الطاولة، وهي قيد الدرس» فيما رحبّ عون بـ«أيّ دعم للاتحاد الأوروبي لتشكيل الحكومة».

(العربي الجديد)

ليبيا: مطالبة بالتحقيق في مقابر ترهونة

وجّه النائبان من مدينة ترهونة، جنوبي العاصمة الليبية طرابلس، محمد العباني وأبو بكر سعيد، أخيراً، خطاباً إلى مكتب النيابة العامة، يطالبان فيه بالكشف عن نتائج التحقيق في قضية المقابر الجماعية التي اكتشفت في المدينة الماضي بعد هزيمة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر فيها. واشتكى النائبان من «تقصير وبطء شديدين في اتخاذ الإجراءات في القضية على الرغم من العدد الهائل من البلاغات».

(العربي الجديد)

الكتلة الديمقراطية: «الجزائر الجديدة» أسوأ

وصفت أحزاب تقدمية جزائرية، قاطعت الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 يونيو/حزيران الحالي، نتائج الانتخابات بأنّها ضربة قاصمة للسلطة بسبب العزوف الشعبي الكبير. ووصفت «جبهة القوى الاشتراكية»، أمس السبت، أوضاع الحريات في الجزائر، بأنّها أسوأ مما كانت عليه قبل اندلاع الحراك الشعبي في فبراير/شباط 2019، وذلك غداة مطالبة الأمينة العامة لحزب «العمال» اليساري، لويزة حنون، بفتح نقاش حقيقي يتيح للجزائريين انتخاب مجلس تأسيسي.

(العربي الجديد)

الحدث

في ظل العوائق التي تحول دون التوصل لاتفاق تهدئة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، مع محاولة الاحتلال فرض قواعد اشتباك جديدة، فإن التوقعات تزداد بإمكان تفجر جولة قتال جديدة في قطاع غزة خلال الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة

يحاول الاحتلال ربط الإعمار بقضية الأسرى (أشرف عمرا/الأناضول)

أجواء حربية في غزة

توقعات بجولة قتال جديدة والمقاومة جاهزة للرد

غزة ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

تتزايد المؤشرات على إمكان تفجّر الوضع مجدداً في قطاع غزة، على خلفية محاولة الاحتلال فرض قواعد اشتباك جديدة، ومنها معادلة «الرد على البالونات الحارقة كالرد على الصواريخ»، وسعيه لاحقاً لتؤدي لجعل السلطة الفلسطينية مسؤولة عن نقل المنحة القطرية إلى القطاع، مقابل تشديد «حماس» على أنها لن تتردد في الرد وإطلاق الصواريخ للرد على أي استفزازات إسرائيلية، وهو ما دفع مسؤولين إسرائيليين لتوقع إمكان اندلاع جولة قتال جديدة «في غضون أسابيع أو أشهر قليلة». وتأتي هذه التطورات قبيل جولة تفاوض غير مباشرة بين الحركة والاحتلال في القاهرة بشأن الأوضاع الأمنية في غزة وصفقة تبادل الأسرى في الأيام المقبلة، ومع زيارة يقوم بها رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي إلى الولايات المتحدة لعقد محادثات رسمية.

ونقلت القناة «12» الإسرائيلية أمس عن مسؤول أمني إسرائيلي بارز لم تسمه، توقّعه شن حرب جديدة على غزة في غضون أسابيع. وأضاف أن حرباً أو جولة قتالية يمكن أن تندلع في غضون أسابيع أو أشهر قليلة بسبب العوائق التي تحول دون التوصل لاتفاق تهدئة بين إسرائيل و«حماس». ولفت المسؤول إلى أن القضايا الخلافية مع «حماس» التي ستدفع حتماً إلى شن حرب جديدة على غزة تتمثل في عدم التوافق على وضع آلية لنقل المنحة القطرية إلى القطاع، على اعتبار أن «حماس» ترفض أي دور للسلطة الفلسطينية في توزيعها، مستدركاً أنه بالإمكان التوصل لحل لهذا الخلاف عبر منح الأمم المتحدة دور الإشراف على توزيع المنحة. وحسب المسؤول، فإن نقطة الخلاف الثانية بين إسرائيل و«حماس» تتمثل في آلية التفاوض على اتفاق تهدئة جديد، ففي حين تصر الحركة على أن يتم استئناف جهود التهدئة انطلاقاً من الأوضاع التي كانت عشية شن العدوان الأخير على غزة، فإن إسرائيل تؤكد أنه يتوجب بلورة تفاهمات جديدة. ونبّه المسؤول إلى أن «حماس»، على سبيل المثال، تصر على وجوب السماح للصيادين باستئناف أعمالهم في البحر تماماً كما كانت عليه الأمور قبل العدوان الأخير، وهو ما ترفضه إسرائيل. وشدد المسؤول على أن المعادلة التي يحاول الاحتلال فرضها في أعقاب العدوان الأخير والمتمثلة في الرد على البالونات الحارقة تماماً كما يتم الرد على إطلاق الصواريخ، غير مقبولة من «حماس»، التي ترى في إطلاق البالونات نوعاً من أنواع المقاومة الشعبية المشروعة، تماماً مثل التظاهرات على الحدود الفاصلة بين القطاع والأراضي المحتلة. وأضاف أن هناك توافقاً كاملاً بين رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينت ووزير الأمن بني غانتس على فرض معادلة «الرد على البالونات كالرد على الصواريخ». ولفت إلى أن قضية الأسرى الإسرائيليين لدى «حماس» تعد من القضايا الخلافية بين الطرفين، على اعتبار أنه في الوقت الذي تصر فيه تل أبيب على أن يتم ربط هذه القضية بملف إعادة إعمار غزة، فإن «حماس» تشدد على أن حل قضية الأسرى سيتم في إطار صفقة تبادل أسرى يتم ضمنها إطلاق سراح أسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال. وحسب القناة، فقد أمر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي قواته بالاستعداد لاندلاع مواجهة جديدة في قطاع غزة.

في السياق نفسه، ذكر موقع «والاه» أن مسؤولين أمنيين إسرائيليين أكدوا أن «حماس» لن تتردد في إطلاق الصواريخ إذا لم يتم إحراز تقدم في التفاوض في المدى القريب. وبحسب الموقع، فإن القادة الأمنيين الإسرائيليين «لا يساورهم شك في أن الأمر سيستغرق وقتاً حتى تفهم حماس أن إسرائيل مصرة على تغيير المعادلة والطريقة التي ستجري بها المفاوضات، ولكن النية للرد على أي انتهاك، من بالون حارق إلى صاروخ، لا يزال سارياً». وأضاف أن «حماس من جهتها لا تنوي المساومة، حول المطالب التي وضعتها، والمتعلقة بالأسرى ورفض تحويل الأموال عبر السلطة الفلسطينية، وسط تقديرات إسرائيلية تشير إلى أن الحركة لن تتردد في تمرير البالونات والتظاهرات على السياج لإطلاق الصواريخ».

ويأتي ذلك مع إصرار الاحتلال على زيادة الضغوط على القطاع، إذ كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» أن إسرائيل طالبت مصر بتشديد الرقابة على البضائع التي يتم إدخالها إلى غزة عبر معبر رفح، وأن يتم ذلك عبر التنسيق مع تل أبيب. وذكرت المعلقة العسكرية في القناة كرميلا منشه، أن إسرائيل أعربت لمصر عن قلقها من إمكانية إدخال مواد يمكن أن تستخدم في تسليح حركات المقاومة في القطاع. وأشارت إلى أن مستشار الأمن القومي مئير بن شابات، هو الذي قدّم الطلب إلى الجانب المصري، الذي أبدى تفهما للطلب، وتعهد «بتعزيز التنسيق» الثنائي في كل ما يتعلق بإدخال المواد إلى قطاع غزة عبر المعبر. وفي سياق متصل، ذكرت المعلقة السياسية في القناة غيلي كوهين، أن إسرائيل تمارس ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لوضع آلية تسمح بإدخال المنحة القطرية إلى غزة. ونقلت عن مصادر إسرائيلية قولها إن عدم إدخال المنحة القطرية بعد أحد أسباب عدم الاستقرار في القطاع حالياً، وهو ما مسّ باستقرار الأوضاع الأمنية في غزة ومحيطها.

على الضفة الأخرى، برز ما كشفه القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، خضر حبيب، لصحيفة فلسطينية، من أن فصائل المقاومة نقلت رسالة إلى مصر، الجمعة، بأن الفصائل سترد على أي هجمات ينفذها الاحتلال على غزة، وشددت على «نفاد صبرها على الهجمات الإسرائيلية واستمرار فرض الحصار على القطاع». وأوضح أن الفصائل أخطرت مصر أنها «لن تسمح بأن تفرض حكومة الاحتلال شروطها على المقاومة أو عزل غزة». في غضون ذلك، حذّرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أمس السبت، من خطورة ما جرى تداوله بشأن تشكيل طواقم فلسطينية تفاوضية جديدة استعداداً للبدء بجولات تفاوضية وصفت «بالاستكشافية» بين السلطة و«الكيان الصهيوني». وقالت في بيان إنّ هكذا خطوة، بعد حصاد سنوات التفاوض والتي سبقت وتلت اتفاق أوسلو، لن تكون إلا خسارة إضافية للشعب الفلسطيني وقضيته، وربحاً صافياً «للكيان الصهيوني» الذي استطل بها ليعمق من احتلاله والتقدّم بمشروعه الاستعماري الإحلالي على حساب أرضنا وحقوقنا الوطنية. وأكدت أنّ «الأولوية يجب أن تكون لترتيب البيت الفلسطيني والأوضاع الفلسطينية وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة».

الأسرى الإسرائيليون لدى «حماس» من القضايا الخلافية

قناعة إسرائيلية بأن «حماس» لن تتردد في إطلاق الصواريخ

خاص

سدّ النهضة: زيادة متأخرة بمنسوب الأعمال والتعلية الوسطى

بدأت أثيوبيا أعمالاً في سد النهضة لتعويض إخفاقات الملء الثاني، ما يوجب إخطار مصر والسودان به لمنع الأضرار بمصالحهما المائية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر فنية مصرية عن حدوث زيادة كبيرة في حجم أعمال التعلية الوسطى لسدّ النهضة، خلال الأيام القليلة الماضية، تتراوح بين 570 و573 متراً فوق سطح البحر، مع تأكيدها عدم رصد أي مؤشرات سلبية لبدء الملء على سدّ الروصيرص السوداني أو أي سدود سودانية ومصرية أخرى حتى الآن. وأوضحت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن الزيادة الكبيرة في حجم الأعمال خلال الأيام الأخيرة، بالنسبة للتباطؤ الذي كان يسود الأعمال خلال الشهرين الماضيين، ستكون لها آثار إيجابية على قدرة إثيوبيا على تخزين كميات أكبر من المياه بحلول الأسبوع الثالث من يوليو/تموز المقبل، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تتوقف جميع الأعمال الإنشائية قبل فترة زمنية مناسبة، حتى لا تحدث تصدعات أو مشاكل إنشائية في التعلية الوسطى. وذكرت المصادر أن التعلية الحالية فقط تسمح لإثيوبيا بحجز 10 مليارات متر مكعب تقريباً من المياه، أي ما يزيد قليلاً عما تمّ تخزينه في الملء الأول، لكنه بالتأكيد سيكفي المرحلة الأولى التجريبية لتوليد الكهرباء، والمقررة في الأسبوع الرابع من أغسطس/آب المقبل. وتُنبّهت المصادر إلى ضرورة حصول السودان ومصر بشكل رسمي على البيانات الخاصة بأعمال التعلية والتخزين خلال الأسابيع الأربعة المقبلة «الحاسمة»، نظراً لاحتمالية الحجز بصورة تعسفية، من دون السماح بتمرير أي كميات من المياه لسد الروصيرص لتعويض ما فات الإثيوبيين من وقت بسبب تباطؤ الأعمال في الفترة السابقة. وكان المصريون يتصورون في البداية، أن إثيوبيا ستبدأ التخزين فعلياً في نهاية مايو/أيار الماضي.

ويصعب حجز أي كمية من دون الإخطار بها سلفاً، ومن دون منح دولتي المصب الوقت الكافي لتدبير احتياجاتهما، قبول استمرار الوضع الحالي المفتقر إلى اتفاق شامل وملزم على قواعد الملء والتشغيل، لأنه يهدد بتكرار حالة الغموض الحالية للخرطوم تحديداً، نظراً للأضرار التي قد تترتب على الحجز المفاجئ وكذلك الضخ غير المتوقع بكميات كبيرة من المياه»، الأمر الذي سيكون تأثيره على مصر سياسياً واستراتيجياً أكبر من كونه مسبباً لضرر عملي في مجال كفاية المياه.

وفي هذا السياق، كشفت المصادر أن المجموعة المصرية الفنية المشاركة في مفاوضات الخبراء والقائمة على إعداد التقارير العلمية، اقترحت على السلطات عقد ندوات علمية عن بُعد مع الباحثين والدارسين الأميركيين والأوروبيين وأعضاء مراكز بحوث المياه الكبرى حول العالم، للتعريف بالجوانب الفنية للموقف المصري والإشكاليات التي تغيب عن الخطاب الفني الإثيوبي. يذكر أن الخطاب الفني لأديس أبابا، يلقى رواجاً دولياً بسبب اعتماده على بيانات المكاتب الفنية الإيطالية والفرنسية المتعاونة في عمليات الإنشاء وتوليد الطاقة، والذي يزعم عدم وقوع ضرر بمصر أو السودان. وشدّدت المصادر في هذه المسألة على ما سبق وشكت منه مصر رسمياً، بأن القدرة الحالية لتصريف المياه من السدّ لا تتعدى 50 مليون متر مكعب في اليوم للمخرجين المنخفضين في السد، وهي كمية لا تفي باحتياجات مصر والسودان حالياً، ولا تعادل متوسط تصرفات النيل الأزرق، ما قد يتفاقم بسبب الملء المنفرد دون تنسيق، خصوصاً في حالات الفيضان المنخفض والمتوسط.

تراوح تعلية السدّ بين 570 و573 متراً فوق سطح البحر

أكد بيكيلي أن توليد الكهرباء سيتم في أغسطس (مايكل تولجي/Getty)

وسبق أن اتهمت مصر إثيوبيا بأنها تبني السد بما يخالف المواصفات العالمية، وبطريقة غير سليمة، مشيرة إلى حدوث تغييرات في خطة إنشاء سد السرج المساعد، وتغيير مستوى فتحات التوربينات، وإزالة ثلاثة مخارج توربينات بعد تركيبها، وتخفيض عدد التوربينات من 16 إلى 13، وإزالة الأجزاء المعدنية للفتحات التي تعمل الآن ثم تركيبها، وعدم صب الخرسانة في أجزاء السد المختلفة بطريقة متجانسة.

وفي وقت سابق خلال شهر يونيو/حزيران الحالي، قال وزير الري الإثيوبي سيليشي بيكيلي، إن «الملء الثاني سيتم إنجازه في 22 يوليو/تموز المقبل، وسيبدأ توليد الكهرباء في 22 أغسطس/آب». وأشيع في الإعلام المصري أنه «اعترف بفشل الملء»، وبأنه «سيتم تعلية القطاع الأوسط من السد إلى 573 متراً فقط بدلاً من 595 متراً»، ما يعني عجز بلاده عن إنجاز الملء الثاني كما كان مقرراً.

تقرير

«مسد» و«الائتلاف السوري»

غرب الفرات مهدد أكثر من أي وقت

تشهد مناطق غرب الفرات في سورية خلافات مستعصية بين الجناح السياسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» و«الائتلاف الوطني السوري» المعارض، على خلفية مجزرة عفرين، التي ارتكبت في 12 يونيو

امين العاصي، سلام حسن

رفع «مجلس سورية الديمقراطي» (مسد)، الجناح السياسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، سقف هجومه على «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» عقب تصريحات لرئيس الائتلاف نصر الحريري، طالب فيها الجانب التركي بالتدخل العسكري لطرد هذه القوات من مناطق عدة، غربي نهر الفرات. واعتبر «مسد» أن الائتلاف مشترك في مشروع «لا يحمل أي أجندة وطنية لسورية»، مضيفاً في بيان له أول من أمس الجمعة: لا يتخطى دور الائتلاف فيه دور الأجير المجرم المستخدم من قبل المحتلين، وهذا الدور المنوط بئلة من السوريين، وبات يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل سورية. كما اعتبر تصريحات الحريري في إسطنبول التركية، يوم الأحد الماضي، دليل إفلاس، متهماً الائتلاف بـ«الإساءة لمشروع سورية الديمقراطية عبر العبث بأمن المدنيين، وتشويه بطولات هذه القوات».

وذهب «مسد» في هجومه على «الائتلاف» إلى حدّ اتهام فصائل المعارضة السورية المنضوية في «الجيش الوطني» بـ«استهداف مستشفى في عفرين وارتكاب مجزرة بحق المدنيين الأبرياء، لتسارع وسائل إعلامهم الحاقدة بتوجيه الاتهام إلى قسد بالتزامن مع مطالبة ممثلي الائتلاف لمستخدميهم باحتلال مزيد من الأراضي السورية»، وفق البيان. وكان قد قُتل وأصيب العشرات من الكادر الطبي والمرضى في هجوم بالمدفعية على مستشفى في مدينة عفرين ذات الغالبية الكردية من السكان، الخاضعة للجانب التركي في ريف حلب الشمالي الغربي، في 12 يونيو/حزيران الحالي. واتهمت وزارة الدفاع التركية، «قسد» بالمسؤولية عن الهجوم على المستشفى، وقالت إنها ردت عليه بقصف لمواقع القوات الكردية في المنطقة.

وإثر هذا الهجوم طالب الحريري تركيا، وكل دول العالم التي تهمها سورية بالتدخل العسكري إلى جانب الشعب السوري و«الجيش الوطني» من أجل إخراج «قسد» من مدينتي تل رفعت ومنبج غربي نهر الفرات، وكافة المناطق السورية. وجدد مطالبته بسحب السلاح الثقيل من «قسد»، و«حماية آبار النفط وثروات وموارد الشعب السوري الموجودة في المنطقة الشرقية وتسخيرها لتأمين المساعدات إلى جميع السوريين».

وعلى مدى السنوات الماضية، تبادل «الائتلاف الوطني» و«مسد» الاتهامات عبر وسائل الإعلام، ما يؤكد عمق الخلافات السياسية بين الطرفين والتي تغذيها التجاذبات الإقليمية، وحالة التنافس المحتدمة بين مختلف الفرقاء الإقليميين والدوليين في الشمال الشرقي من سورية.

وكانت رئيسة الهيئة التنفيذية في «مسد»، إلهام أحمد، قالت أواخر العام الماضي إنّ «الائتلاف لا يملك قراره» على هذا الصعيد، مضيفة: «تركيا تتحكم بقرارات الائتلاف وتمنع الحوار مع مسد والإدارة الذاتية».

من جهته، يعتبر «الائتلاف الوطني» حزب «الاتحاد الديمقراطي»، الحزب المهيمن على قوات «قسد» من خلال ذراعه العسكرية (الوحدات الكردية)، نسخة سورية من حزب «العمال الكردستاني»، المصنّف «إرهابياً» لدى العديد من الدول، ومن بينها تركيا. وسبق أن وجّه «مسد» أكثر من مرة دعوة للائتلاف لـ«فتح حوار غير مشروط من أجل وحدة سورية، وبناء دولة جديدة»، إلا أن الائتلاف وضع ما قال إنها «شروط وطنية» قبل الجلوس إلى طاولة الحوار «أولها فكّ الارتباط مع حزب العمال الكردستاني من قبل هذه القوات».

وتعليقاً على بيان «مسد»، يعتبر عضو الهيئة السياسية في «الائتلاف الوطني السوري» عبد المجيد بركات، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «قسد خارج السياقات الوطنية السورية»، مضيفاً: «تدرك هذه القوات أنها تعاني من إفلاس سياسي». ويرى أن مشروع هذه القوات «غير منسجم مع تطلعات الشعب السوري وثورته، وبدأت هذه القوات بالعودة إلى جذورها من خلال التنسيق مع مليشيات النظام والإيرانيين تحت غطاء روسي». ويلفت إلى أن «الصواريخ التي أطلقت على مدينة عفرين منذ أيام أطلقت من مواقع عسكرية تابعة لقسد بتنسيق مع قوات النظام وبموافقة روسية»، مضيفاً: «يحاول مسد من خلال هذا البيان نزع التهمة عن قسد». ويشدّد على أن «الائتلاف ممثل شرعي للشعب السوري وكنا شركاء بمحاربة الإرهاب منذ اليوم الأول للثورة. حاربنا الإرهاب الأسود (في إشارة إلى تنظيم داعش)، والإرهاب الأصفر (في إشارة إلى الوحدات الكردية)». ويبدي اعتقاده أن «قوات قسد تدرك أن لا غطاء وطنياً لها وأنها مشروع فُرض على السوريين، وتستغل المناكفات الإقليمية والدولية من أجل الحفاظ على مكتسبات خارج سياق الوطنية السورية. هي قوة عابرة للحدود لا تنسجم مع تطلعات الشعب السوري».

طالب الحريري بسحب السلاح من «قسد» وحماية آبار النفط

«قسد»: الائتلاف كما كان متوقعاً منه تابع لسياسات مشغليه الأتراك

في المقابل، يرى بهزاد عمو، وهو من المكتب الإعلامي في «مسد» أن «الائتلاف لا يملك قراره»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: «هو (الائتلاف) مرتهن كلياً لإرادة تركيا التي تملك أجندات مغايرة حتى ضد تطلعات الشعب السوري الذي يسعى لإنهاء الاستبداد ومعه الإرهاب وفكره وإخراج جميع المحتلين». ويلفت إلى أن «مطالبة الائتلاف الدولة التركية بالتدخل واحتلال وقضم المزيد من الأراضي السورية، خطير للغاية»، متهماً الائتلاف بأنه «يشكّل خطراً على الشعب السوري وثورته الذي خرج من أجلها قبل عقد من الزمن». ويشير إلى أن «مسد دعا أواخر العام الماضي جميع الأطراف السورية، بمن فيهم الائتلاف، للحوار وبناء توافقات شريطة أن يملك الائتلاف قراره، لكن الائتلاف كما كان متوقعاً منه تابع لسياسات مشغليه الأتراك».

وكان «المجلس الوطني الكردي» المنضوي في «الائتلاف الوطني» شرع منذ أكثر من عام في حوار مع أحزاب «الإدارة الذاتية»، وعلى رأسها «الاتحاد الديمقراطي» في منطقة شرقي نهر الفرات، التي تسيطر عليها «قسد» بشكل شبه كامل. إلا أن هذا الحوار الذي يكاد يرقى إلى مستوى المفاوضات يراوح في مكانه بسبب رفض «الاتحاد الديمقراطي» مبدأ فك الارتباط مع «العمال الكردستاني»، إضافة إلى رفضه التشارك في القرار الأمني والعسكري في الشمال الغربي من سورية.

وحول هذه التطورات يرى المحلل السياسي السوري الكردي مدين عليان في حديث مع «العربي الجديد»، أن البيان الذي أصدره «مسد»، «تصعيدي وفيه تعميم على كافة القوى المنضوية في الائتلاف وهذا ينافي المنطق السليم». ويعتبر أن البيان يحمل خطاباً مزدوجاً في توصيف الحالة السورية، تارة يصفها بالأزمة وتارة بالثورة.

شرق غرب

هجمات حوثية جنوبي السعودية

أعلن التحالف السعودي في اليمن، أمس السبت، تدمير 8 طائرات مسيّرة مفخخة أطلقها الحوثيون تجاه جنوبي السعودية. وأكد بيان للتحالف أن «محاولات الحوثيين العدائية المتعمدة والممنهجة تمثل جرائم حرب»، وذلك غداة إعلان جماعة الحوثيين، عدم إحراز تقدم في الجهود الأممية والدولية الرامية لوقف الحرب في اليمن، بحسب رئيس فريقها في المفاوضات، محمد عبد السلام.

(الأناضول)

«رايتس ووتش» تطالب مصر بتخفيف الإعدامات

دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس السبت، السلطات المصرية إلى تخفيف عقوبات الإعدام التي صدرت الإثنين الماضي، بحق 12 مداناً، بينهم قياديون في «الإخوان»، في قضية «فض اعتصام رابعة» (2013) احتجاجاً على إطاحة الرئيس الراحل محمد مرسي. ودعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «إلى تخفيف عقوبات الإعدام فوراً والمدانين في محاكمة جماعية جائرة لمشاركتهم في الاعتصام».

(الأناضول)

تحذيرات من عدم إدخال المساعدات إلى سورية

حذرت منظمة «أطباء بلا حدود» أمس السبت، من تعرض ملايين السوريين للخطر، في حال عدم تجديد مجلس الأمن الدولي تفويض إدخال المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية السورية. وجاء ذلك بعد تحذير مماثل لـ7 منظمات إنسانية. وقالت المنظمة، إن أكثر من 4 ملايين شخص في شمال غربي سورية، سيفقدون الوصول إلى المساعدات الطبية والإنسانية التي يحتاجونها، محذرة من أنه «إذا تم قطع شريان الحياة هذا، فستشهد المزيد من الوفيات».

(العربي الجديد)

الحدث

يتفق جميع من يخوض الانتخابات الإقليمية الفرنسية، التي تُنظّم على جولتين اليوم الأحد والأحد المقبل، على أنها ستُشكّل معياراً حقيقياً للانتخابات الرئاسية المقررة في ربيع العام المقبل. وما يزيد من دقة الانتخابات هو تقدم اليمين المتطرف في استطلاعات الرأي، خصوصاً أن أقاليم عدة يتقدم فيها حزب «التجمّع الوطني» بقيادة مارين لوبان، الساعية إلى منافسة الرئيس إيمانويل ماكرون في ربيع العام المقبل، للوصول إلى قصر الإليزيه. وما يزيد من خطورة اليمين المتطرف، هو تبدّل مزاج الفرنسيين

الانتخابات الإقليمية الفرنسية
منافسة يمينية مبكرة في السباق إلى الرئاسة

يخوض ماكرون الانتخابات بغرض لجم تقدم اليمين المتطرف (فرانس برس)

يتقدم اليمين المتطرف في 6 أقاليم لكنه يخشى سيناريو 2015

سجلت الاستطلاعات الأخيرة تراجعاً حاداً لقوى اليسار

باريس ـ فادي الداهوك

يتوجه الفرنسيون، اليوم الأحد، للتصويت في الجولة الأولى من الانتخابات الإقليمية، على أن تُجرى الجولة الثانية في 27 يونيو/حزيران الحالي، في استحقاق مؤجّل منذ ثلاثة أشهر بسبب فيروس كورونا، ويعتبر مؤشراً مهماً قبل الانتخابات الرئاسية، المقررة في ربيع العام المقبل. وسيكون يوم التصويت موعداً لرفع كامل الإجراءات الصحية التي فرضتها الحكومة منذ أشهر لمواجهة تفشي الوباء، مع رفع حظر التجول بشكل كامل. ويُتوقع أن تشهد الانتخابات امتناعاً كبيراً عن التصويت، إذ أظهر استطلاع أجرته «إيبسوس» أن 60 في المائة لن يصوّتوا اليوم، ما يضفي تحدياً جديداً أمام الأحزاب في انتخابات تشهد غموضاً في التحالفات، ويجعل التكهن بالفائزين أمراً ليس بالسهل. ويُضاف إلى ذلك حالة التفكك التي تعيشها بعض الأحزاب مثل قوى اليسار، التي تخلفت في كل استطلاعات الرأي، أو اليمين الذي تراجع في الانتخابات المحلية الأخيرة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وحتى الأيام الأخيرة، كانت استطلاعات الرأي تُظهر تقدّم حزب «التجمع الوطني» اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان في ست مناطق، هي بروفانس ألب كوت دازور، بورغون فرانش - كونتي، سنتر فال دو لوار، نوفيل أكيتين، أوكسيتاني، وبريتان. ومن بين هذه الأقاليم يبدو الحزب قريباً جداً من الفوز، للمرة الأولى بتاريخ الجمهورية الخامسة (تأسست بموجب دستور 1958)، بإقليم بروفانس ألب كوت دازور، لكن ما تبقى من أقاليم يبدو الحسم فيها غير محتم بعد. ويعود السبب إلى التكتيك الذي تتبعه الأحزاب عادة ويُسمّى «الجبهة الجمهورية»، من أجل إسقاط اليمين المتطرف عندما يكون متقدماً. ويتمثل بقيام الأحزاب، على الرغم من اختلافاتها، بإنشاء تحالفات أو سحب مرشحين لصالح أحزاب أخرى لمنع اليمين المتطرف من الفوز. وهو ما جرى فعلاً في الانتخابات السابقة عام 2015، حين كان اليمين المتطرف متقدماً في خمسة أقاليم في استطلاعات الرأي، لكنه مع انتهاء الجولة الثانية خرج مهزوماً ولم يظفر بأي إقليم.

حالة الغموض في التحالفات أربكت المشهد كثيراً، إذ كانت العقدة الكبرى أمام الأحزاب تشكيل تحالفات في ما بينها، ففي الأقاليم الـ14 والمناطق الثلاث (كورسيكا ومارتينيك في جزر الأنتيل وغويانا الفرنسية)، لم تتمكن الأحزاب من تشكيل تحالفات بينها، سوى في إقليم أو دو فرانس، الذي نجحت فيه قوى اليسار بإيجاد صيغة وسطية، لتسليم قيادة القائمة إلى مرشحة حزب «الخضر» كريمة دبلي. مع العلم أن الإقليم نفسه كاد يسقط في الانتخابات الماضية بيد اليمين المتطرف، لولا انسحاب اليسار لصالح اليمين، وطلبه من ناخبيه التصويت لمرشح اليمين كزافييه برتران، الذي حسم الانتخابات ومنع اليمين المتطرف من الفوز. على الجميع، إذ يتصدر استطلاعات الرأي فيها مرشح اليمين المتطرف سيباستيان شينو، وينافس حزب اليمين الممثل للجمهوريين بمرشحه كزافييه برتران، والأخير سيُبارز الرئيس إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولتزداد التعقيدات أكثر في هذا الإقليم، دفع حزب ماكرون «الجمهورية إلى الأمام» بوزير العدل إريك دوبون موريتي ووزير الداخلية جيرالد درمانان، لخوض المنافسة في هذا الإقليم، في خطوة حملت تفسيرين؛ الأول أنه أراد مواجهة لوبان ومنعها من الفوز بأصوات الإقليم، والثاني مواجهة منافسه مبكراً قبل الانتخابات الرئاسية وتوجيه ضربة معنوية له قبل الاستحقاق الكبير عام 2022. بدا مشهد إقليم أو دو فرانس انتقاماً لماكرون من حزب اليمين بعد أن أفشل الأخير تحالفاً بين «الجمهورية إلى الأمام» ومرشح اليمين في بروفانس ألب كوت دازور، ريني موزليه، ما أثار زوبعة سياسية في صفوف اليمين استدعت تهديدات لمرشح الحزب بسحب ترشيحه في حال استمر بتحالفه مع ماكرون، ليتراجع عنه لاحقاً. وبرر الحزب موقفه بأنه يخوض هذه الانتخابات في صفوف المعارضة لماكرون.

وإلى جانب وزيري العدل والداخلية، يخوض 11 من أعضاء حكومة ماكرون الانتخابات الإقليمية، وتكاد تكون حظوظهم معدومة للفوز بأي إقليم، لكن مشاركتهم، بحسب آراء كثيرة، ليست أكثر من مناورة من الرئيس الفرنسي للتخفيف من الزخم الذي يمكن أن تحصل عليه لوبان، أو حتى موزليه، أبرز منافسي ماكرون حتى الآن في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وبذلك قد يتمكن من تبديد أصوات اليمين واليمين المتطرف وتشتيتها.

وفي الانتخابات السابقة عام 2015، منى اليسار، الذي كان يقوده الاشتراكيون آنذاك، بهزيمة كبيرة، عندما اكتسح اليمين بزعامة الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي مناطقه، لكن يبدو المشهد اليوم قد تغيّر كثيراً، فأمام يسار مفكك، ويمين ضعيف، يبدو اليمين المتطرف الحزب الوحيد الذي سيخرج منتصراً من هذه الانتخابات. وهو الحزب الوحيد الذي لم يفز بأي إقليم في الانتخابات السابقة، وحتى وإن فاز بإقليم واحد على ما تتوقع استطلاعات الرأي، سيكون هذا النصر حجر أساس ودفعة قوية لمارين لوبان لكي تنافس في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وتسعى لوبان لحصد نتائج جيدة في الانتخابات الإقليمية لتساعدها على الوصول إلى قصر الإليزيه، فهي بحاجة إلى الأقاليم لتتمكن من خوض المنافسة بقوة في الانتخابات الرئاسية. وكانت قد تحدّثت عن هذا الأمر في 9 يونيو الحالي، عندما غرّدت على «تويتر» قائلة: «نحن بحاجة إلى أن تتمكن الأحزاب اليسارية من تصدر أي إقليم، بما في ذلك الأقاليم الخمسة الحالية التي تديرها أحزاب اليسار. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أرقام تاريخية، لم يسبق أن كانت منخفضة إلى هذه الدرجة، إذ ستنال قوائم اليسار 20 في المائة في أقاليم بروفانس ألب كوت دازور، وغران إيست، وأو دو فرانس، وأقل من 30 في المائة في إقليمي أوفيرن رون ألب ونورماندي، وأقل من 35 في المائة في إقليم إيل دو فرانس، في حين ستنال القوائم نحو 40 في المائة من نوايا التصويت في نوفيل أكيتين وأوكسيتاني، على الرغم من أن الإقليمين كانا تاريخياً من مناطق نفوذ اليسار العصية.

وبعد ست سنوات من الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2015، وخسر فيها اليسار بسبب أداء الرئيس السابق فرانسوا هولاند والأزمات التي ضربت عهده، ولا سيما تلك الأمنية والهجمات الإرهابية التي وقعت في فرنسا، تشير استطلاعات الرأي إلى أن الناخبين الفرنسيين، بمختلف انتماءاتهم الحزبية، باتوا يميلون إلى الأفكار اليمينية، خصوصاً تلك المتعلقة بالأمن. في السياق، ذكر 47 في المائة من المستفتين في استطلاع أجراه معهد «اوبينيون واي» لصالح صحيفة «ليزيكو» الفرنسية، في إبريل/نيسان الماضي، أن الأمن أهم موضوع في هذه الانتخابات، على الرغم من أنه لم يكن في يوم من الأيام من صلاحيات الأقاليم، في حين حلت ملفات التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ثانياً، والبيئة والحياة المعيشية ثالثاً.

يشار إلى أن الانتخابات الإقليمية ستجري بالتوازي مع انتخابات المقاطعات، التي تم تأجيلها كذلك بسبب فيروس كورونا، وسيتم بالتوازي انتخاب 95 مجلساً استشارياً للمقاطعات ستعمل مع الفائزين في الانتخابات الإقليمية.

أثر عهد هولاند

شكّل فوز الرئيس إيمانويل ماكرون وحزبه الوليد «الجمهورية إلى الأمام» بانتخابات 2017، أحد ركائز تراجع اليسار. ونجح في تركيز الضغط على الرئيس السابق فرانسوا هولاند (الصورة) واتهمه بخذل الناخبين اليساريين، لا سيما فيما يتعلق بضريبة 75 في المائة على الدخل السنوي الذي يزيد عن مليون يورو، وإسقاط الجنسية الفرنسية عن المتهمين بقضايا الإرهاب، أو حتى قانون العمل. وفشل الاشتراكيون حينها في مجاراة ماكرون.

شرق غرب

افغانستان: تغييرات في المنظومة الأمنية

أجرى الرئيس الأفغاني أشرف غني (الصورة)، أمس السبت، تغييرات في المنظومة الأمنية الأفغانية، حاولت وزيري الدفاع والداخلية وقائد الجيش. وأفادت الرئاسة الأفغانية، في بيان، أن الرئيس الأفغاني أصدر قراراً بتعيين الجنرال بسم الله محمدي (القائد الجهادي السابق) وزيراً للدفاع خلفاً لأسد الله خالد، والجنرال عبد الستار ميرزاكوال وزيراً للداخلية مكان حيات الله حيات، وتم تعيين الجنرال ولي محمد أحمد زاي قائداً للجيش الأفغاني بدلاً من الجنرال يسين ضياء.

(العربي الجديد)

باكستان تمنع الأميركيين من استخدامها كقاعدة

شدّد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، أمس السبت، على أن بلاده لن تسمح للمخابرات الأميركية باستخدام قواعد على أراضيها، من أجل تنفيذ عمليات في أفغانستان، بعد انسحاب الجيش الأميركي من هذا البلد. وأضاف خان في تصريح لموقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي: «من غير الممكن أن نسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدنا من أجل أي عملية في أفغانستان».

(الأناضول)

غوايدو يستكشف إجراء مفاوضات مع مادورو

أعلن المعارض الفنزويلي خوان غوايدو (الصورة)، مساء أول من أمس الجمعة، أن وفداً يمثله سيقوم قريباً بجولة دولية لمناقشة الرفع التدريجي للعقوبات المفروضة على حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، بهدف إجراء مفاوضات محتملة حول تنظيم انتخابات في البلاد. وقال غوايدو في مؤتمر صحافي إن الوفد سيبدأ جولته من واشنطن قبل أن يتوجه إلى بروكسل، من دون أن يحدد حجم الوفد «الصغير» أو مدة الجولة، الذي سيلتقي مسؤولين أميركيين في واشنطن في الفترة ما بين 21 يونيو/حزيران الحالي و25 منه.

(فرانس برس)

الأمم المتحدة تدعو لمنع تدفق السلاح إلى ميانمار

دانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء أول من أمس الجمعة، في قرار غير ملزم الانقلاب في ميانمار، داعية «كل الدول الأعضاء إلى منع تدفق السلاح» إلى البلد الذي صوّت سفيره المنشق كيواي مو تون لمصلحة النص، في موقف نادراً ما صدر مثله عن الجمعية، ولو أنه لم يصل إلى حد المطالبة بفرض حظر دولي على البلاد. وأيدت النص 119 دولة بينما امتنعت 36 دولة عن التصويت، بينها الصين الداعمة الأولى لميانمار.

(فرانس برس)

كوريا الشمالية: اعضاء جدد في الحزب الحاكم

ذكرت وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية، أمس السبت، أن كيم جونغ أون شدد قواعد الانضباط بحزب «العمال» الحاكم، وعيّن أعضاء جدداً في المكتب السياسي. وأفادت بأن بعض أعضاء القيادة عبّروا عن «أسفهم لفشلهم في تحقيق التوقعات» بعدما أشار كيم إلى «مشاكل خطيرة» في أسلوب حياتهم، من دون الخوض في التفاصيل.

(رويترز)

تقرير

أرمينيا تجدد برلمانها: مساءلة مؤجلة لباشينيان

يصوّت الأرمينيون، اليوم الأحد، في مراكز الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية المبكرة التي من المنتظر أن تشكل نقطة حسم للصراع المحتدم منذ أشهر طويلة، بين القوى السياسية، إثر الهزيمة الأليمة في الخريف الماضي أمام أذربيجان، في حرب إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه بين البلدين. وعلى الرغم من خوض نحو 25 حزباً سباق الانتخابات، إلا أن استطلاعات الرأي الأخيرة تُظهر أن المنافسة الرئيسية ستحتدم بين كتلتي «خوتوي»، الداعمة للقائم بأعمال رئيس الوزراء، نيكول باشينيان (بعد استقالته)، و«أرمينيا» بزعامة الرئيس الأسبق روبرت كوتشاريان، الذي يتحدر من كاراباخ وشغل منصب الرئيس الأرميني خلال الفترة بين عامي 1998 و2008، وكذلك أول رئيس جمهورية لناغورنو كاراباخ غير المعترف بها دولياً بين عامي 1994 و1998.

ورجّح استطلاع رأي حديث، بحسب وكالة «فرانس برس»، حصول حزب باشينيان، «العقد المدني»، وحزب منافسه كوتشاريان، على نسب متقاربة اليوم، مع نحو 24 في المائة من الأصوات، يليهما رئيس الوزراء الأسبق سيرج سركيسيان مع نحو 7 في المائة من الأصوات. يذكر أنه في حال عدم انبثاق أي غالبية أو ائتلاف أكثري من الجولة الأولى لهذه الانتخابات، فستنظم جولة ثانية في 18 يوليو/تموز المقبل، بين الحزبين اللذين نالا النتائج الأكبر في الدورة الأولى.

وأول من أمس الجمعة، تجمّع نحو 20 ألف شخص، وسط العاصمة الأرمينية يريفان، دعماً لكوتشاريان، في آخر أيام حملة الانتخابات، وغداة تنظيم أنصار باشينيان لتجمع داعم له في الساحة نفسها الخميس. وقال كوتشاريان للحضور: «جئنا لتسوية مشاكل» الأمن والفقر، داعياً أنصاره إلى مراقبة فرز أوراق الاقتراع حتى «لا تُسرق أصواتنا».

وتجري انتخابات اليوم، وسط الأجواء الأكثر توتراً منذ تفكك الاتحاد السوفييتي ونيل أرمينيا استقلالها في عام 1991، وسط حالة من البحث عن المتسببين في هزيمة كاراباخ، والاستقطاب غير المسبوق في المجتمع الأرميني.

ومنذ نهاية العام الماضي، واجه باشينيان، الذي صعد إلى السلطة نتيجة «الثورة المخملية» في 2018، تظاهرات مطالبة باستقالته وانتقادات معارضيه لسياساته الداخلية والخارجية غير الفعّالة، وفتور العلاقات مع الحليف الرئيسي، روسيا، بالإضافة إلى وصول الجيش إلى حالة العجز عن القتال. هذه العوامل زادت من دعم السكان للسلطات الأرمينية السابقة، وفاقمت المخاوف من حدوث صدامات داخلية بعد الانتخابات.

وفي هذا الإطار، استبعد المحلل السياسي المتخصص في شؤون جنوب القوقاز، أندريه أريشيف، احتمال فوز باشينيان في «انتخابات نزيهة»، محذراً من لجوء الأخير إلى أساليب إثارة فتن وصراعات داخلية من أجل الحفاظ على السلطة بأي ثمن. وقال أريشيف، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لما كانت أرمينيا جمهورية ذات حكم برلماني، فمن المفترض أن تسفر الانتخابات عن تشكيل الأغلبية البرلمانية لانتخاب رئيس الوزراء. وباشينيان، الذي يقتصر دعمه على المجموعات الموالية للغرب، ليست لديه فرصة حقيقية في الفوز في المنافسة النزيهة، والسبيل الوحيد أمامه للحفاظ على السلطة هو التحريض على الاضطرابات الداخلية».

وحول نقاط قوة كوتشاريان مقارنة مع باشينيان، قال المحلل السياسي: «يحظى كوتشاريان بدعم متزايد في أرمينيا وخارجها، كما أيّده رئيس هيئة الأركان الأرمينية السابق، أونيك غاسباريان، الذي حاول باشينيان تحميله المسؤولية عن السياسات الفاشلة التي اعتمدها هو نفسه، إثناء الحرب. كما أن كوتشاريان يتمتع بخبرة جيدة في مجال إدارة الأزمات، سواء الأزمة السياسية في أرمينيا، موضحاً أن أثناء قيادته لأرمينيا أو ناغورنو كاراباخ».

وكان باشينيان قد دخل في حالة من المواجهة المفتوحة مع المؤسسة العسكرية الأرمينية في نهاية فبراير/شباط الماضي، حين طالبت هيئة الأركان الأرمينية باستقالته على خلفية توجيهه انتقادات لمنظومات صواريخ «إسكندر» الروسية ووصفه إياها بأنها لم تكن فعالة أثناء الحرب مع أذربيجان. وفي هذا الإطار، لفت أريشيف إلى أن حرب كاراباخ سرّعت اندلاع الأزمة السياسية في أرمينيا، موضحاً أن هذه الحرب «أدت إلى خسارة أراض وسقوط قتلى وتهاوي شعبية باشينيان، وهو يدرك نقطة ضعفه».

ولما كانت أرمينيا عضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع روسيا، تتابع موسكو عن كثب تطورات المشهد السياسي الأرميني، وسط تساؤلات حول ما إذا كان صعود كوتشاريان المحتمل سيعيد النفوذ الروسي في البلاد إلى ما كان عليه قبل «الثورة المخملية». وفي الوقت الذي تلتزم فيه موسكو على المستوى الرسمي الحياد تجاه الانتخابات الأرمينية، في ظلّ عزوف الكرملين عن التعبير عن دعمه لقوة سياسية على حساب أخرى، بدا الإعلام الروسي، بشقّيه الرسمي والمستقل، منحازاً لكوتشاريان، مبرزاً أخطاء باشينيان وعجزه عن تجاوز الأزمة الراهنة.

وفي مقال حول الاستحقاق الأرميني، لفتت صحيفة «ليفتارو» الإلكترونية إلى خيبة أمل الجزء الأكبر من سكان أرمينيا من توجهات «السياسي الشعبوي»، مشيرة إلى مجموعة من إخفاقات باشينيان مثل أزمة صواريخ «إسكندر»، وعجزه عن بناء العلاقات مع الحلفاء، واستمرار التوتر على الحدود الأرمينية. واعتبرت الصحيفة أن «الجانب الروسي لا ينظر إلى باشينيان على أنه لاعب قوي ومنهجي يمكن بناء الحوار طويل الأجل معه». وخلصت إلى أن «التحول نحو روسيا الذي قد يدعمه ملايين الأرمينيين، يبدو الحل الأكثر منطقية بعد إجراء الانتخابات». ولعل ذلك ما دفع بباشينيان إلى مغازلة موسكو عشية الانتخابات.

تتنافس كتلتا باشينيان والرئيس الأسبق روبرت كوتشاريان

حذّر كوتشاريان من التزوير في الانتخابات (كارن ميناسيان/فرانس برس)

إضاءة

لقاحات كورونا في الصراع التايواني ـ الصيني

على وقع التفشي المستمر لوباء كورونا في تايوان وصعوبة تأمين السلطات لقاحات كافية للمواطنين، يبرز الخلاف بينها وبين الصين

بكين ـ علي أبو مريحيل

«إننا نُذبح بسكين السياسة»، «يقتلوننا بسياستهم»، «ما يحدث أمر مخجل، عار عليكم»، هكذا عبّر نشطاء في تايوان عن غضبهم، مطالبين السلطات الحكومية بتوفير اللقاحات للناس لمواجهة فيروس كورونا، والكف عن التلاعب بأرواحهم، وذلك بعد ارتفاع أعداد الوفيات والإصابات اليومية بالفيروس في الجزيرة إلى معدلات غير مسبوقة. وتحوّل انتشار وباء كورونا في الجزيرة إلى فصل جديد في الصراع السياسي بين تايوان والصين، إذ حمّلت تايبيه بكين المسؤولية عن تفاقم أزمة الوباء بسبب تدخلاتها المتكررة لمنع استيراد لقاحات أجنبية، مع أحاديث عن عدم رغبة الصين في أن تكون لتايوان قنوات اتصال مع دول أخرى. في المقابل، كانت بكين تشير إلى أن الحاكم في تايوان رفض عرضاً لتقديم لقاحات صينية لأسباب سياسية. هذا الصراع انعكس أيضاً انقساماً في الشارع التايواني، بين من ينتقد رفض السلطات قبول اللقاحات الصينية، وتوجّهه إلى البر الصيني لتلقي هذا اللقاح، وبين من يعتبر رفض قبول عرض بكين ينبع من مصلحة وطنية.

وشهدت تايوان، خلال الشهر الماضي، موجة جديدة من الوباء، دفعت السلطات الصحية إلى إغلاق البلاد بصورة كاملة، وفرض إجراءات صارمة على حركة السكان. وخلال الأسبوع الأول من شهر يونيو/حزيران الحالي، تراوح عدد الإصابات بين 330 و580 إصابة يومياً، ليتجاوز بذلك إجمالي عدد الإصابات 13771 إصابة، بينما ارتفع عدد الوفيات إلى 518 حالة. وحسب مركز مكافحة الأوبئة في العاصمة تايبيه، فقد قفز معدل الوفيات لكل إصابة في تايوان من 0,59 في المائة إلى 2,78 في المائة، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2,14 في المائة، الأمر الذي أثار قلق السكان، خصوصاً في ظل النقص الحاد في عدد اللقاحات المتاحة، الذي بالكاد يغطي ما نسبته 5 في المائة من إجمالي سكان الجزيرة البالغ عددهم 23,5 مليون نسمة. وكانت مجموعة من الحقوقيين والنشطاء قد رفعت، مطلع الأسبوع الحالي، دعوى قضائية ضد رئيسة تايوان تساي إنغ وين، تتهمها بتبنّي سياسات تعرّض حياة الناس لخطر شديد، وذلك بعد إجبارهم على أخذ لقاحات محلية، ورفض استخدام اللقاحات الصينية.

وحول هذا الأمر، يقول الباحث في معهد الجنوب للدراسات الدولية، وانغ خه، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «من المؤسف أن تدخل السياسة في مجال الصحة العامة وحياة الناس، فلا يمكن تفسير ما يحدث خارج إطار تسييس اللقاحات، فالصين لا ترغب في أن تكون لتايوان قنوات اتصال مع دول أخرى، حتى حين يتعلق الأمر بمكافحة الوباء. وقد تجلى ذلك في منعها من المشاركة في أكثر من مناسبة في اجتماعات منظمة الصحة العالمية». ويوضح أن بكين في المقابل، نال اليسار الفرنسي أسوأ النتائج في استطلاعات الرأي حول الانتخابات الإقليمية. ووفقاً لأحدث استطلاع رأي أجرته «إيبسوس» و«سوبرا ستيريا» لصالح قناة «فرانس 3»، في 9 يونيو الحالي، لن تتمكن الأحزاب اليسارية من تصدر أي إقليم، بما في ذلك الأقاليم الخمسة الحالية التي تديرها أحزاب اليسار. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أرقام تاريخية، لم يسبق أن كانت منخفضة إلى هذه الدرجة، إذ ستنال قوائم اليسار 20 في المائة في أقاليم بروفانس ألب كوت دازور، وغران إيست، وأو دو فرانس، وأقل من 30 في المائة في إقليمي أوفيرن رون ألب ونورماندي، وأقل من 35 في المائة في إقليم إيل دو فرانس، في حين ستنال القوائم نحو 40 في المائة من نوايا التصويت في نوفيل أكيتين وأوكسيتاني، على الرغم من أن الإقليمين كانا تاريخياً من مناطق نفوذ اليسار العصية.

وبعد ست سنوات من الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2015، وخسر فيها اليسار بسبب أداء الرئيس السابق فرانسوا هولاند والأزمات التي ضربت عهده، ولا سيما تلك الأمنية والهجمات الإرهابية التي وقعت في فرنسا، تشير استطلاعات الرأي إلى أن الناخبين الفرنسيين، بمختلف انتماءاتهم الحزبية، باتوا يميلون إلى الأفكار اليمينية، خصوصاً تلك المتعلقة بالأمن. في السياق، ذكر 47 في المائة من المستفتين في استطلاع أجراه معهد «اوبينيون واي» لصالح صحيفة «ليزيكو» الفرنسية، في إبريل/نيسان الماضي، أن الأمن أهم موضوع في هذه الانتخابات، على الرغم من أنه لم يكن في يوم من الأيام من صلاحيات الأقاليم، في حين حلت ملفات التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ثانياً، والبيئة والحياة المعيشية ثالثاً.

يشار إلى أن الانتخابات الإقليمية ستجري بالتوازي مع انتخابات المقاطعات، التي تم تأجيلها كذلك بسبب فيروس كورونا، وسيتم بالتوازي انتخاب 95 مجلساً استشارياً للمقاطعات ستعمل مع الفائزين في الانتخابات الإقليمية.

الصين لا ترغب في أن تكون لتايوان قنوات اتصال مع دول أخرى

تحاول من خلال عرض تقديم لقاحات مجانية لتايبيه، أن تحقق أمرين: أولاً، إظهار سخائها المفرط ضمن دبلوماسيتها الصحية التي انتهجتها منذ بداية تفشي الوباء، حتى مع الدّ خصومها. ثانياً: محاولة إحراج الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم، لأنها تعلم أنه سيرفض هذه الهبة لأسباب سياسية، ما يعني فرض المزيد من الضغوط الشعبية على الرئيسة، التي تقود حزباً يدعو إلى الانفصال عن الصين. في المقابل، يعتبر وانغ خه أنه لا ينبغي لتايوان أن ترفض اللقاحات الصينية، وهي تدرك تماماً مدى تأثير بكين على الدول الأخرى، الأمر الذي حال دون إتمام العديد من صفقات شراء واستيراد اللقاحات الأجنبية. واتهمت تايوان أخيراً الصين بمنعها من توقيع عقد لشراء لقاحات ضد كورونا من شركة بيونتيك الألمانية (الشركة الشريكة في صناعة لقاح فايزر بيونتيك)، لأن معظم الدول لا ترغب في إثارة غضب الصين. ويضيف: انظر الآن، من يدفع الثمن؟ الشعب في تايوان، وهذا أمر مؤسف. من جهتها، تكشف الطالبة في جامعة تايوان الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، خوا سون، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الجزيرة دخلت في حجر صحي منذ مطلع الشهر الحالي، وهناك إجراءات مشددة لم نشهدها من قبل»، معربة عن أسفها «لأن نكون ضحية للتجاذبات السياسية، فحتى وقت قريب كان يضرب المثل بقدرة تايوان على مكافحة الفيروس وإبقاء أعداد الإصابات في حدها الأدنى (أقل من ألف إصابة خلال عام)، الآن هناك أكثر من مائة إصابة يومياً». وتشير إلى أنه «نسمع في الأخبار والصحف عن صفقات لشراء لقاحات لكننا لا نرى شيئاً، وقبل أسبوعين أُجبر البعض على أخذ لقاحات محلية، على الرغم من أنها لم تستكمل التجارب السريرية اللازمة».

وتضيف: «لا أدري لماذا هذه المماطلة في رفض اللقاحات الصينية، هل ينتظرون أن نموت جميعاً؟ اللقاح الصيني يُستخدم على نطاق واسع في العالم، باستثناء تايوان، هناك قانون يجرّم ذلك، وبالنسبة لي لا فرق بين لقاح صيني أو أميركي ما دام سيوفر لي المناعة وسيمنح أمي وأبي القوة اللازمة لمواجهة خطر الموت». وتلفت إلى أن أكثر من خمسين ألف تايواني ذهبوا إلى البر الرئيسي الصيني خلال الشهر الماضي لتلقي اللقاح، معتبرة أنها لا تمانع في الذهاب إلى الصين لفعل ذلك، لكنها لا تستطيع أن تترك والديها المسنين وحدهما في المنزل. في المقابل، ترى تسانغ وان، وهي عضوة في فرقة موسيقية في تايوان، أن ذهاب بعض سكان الجزيرة إلى الصين لتلقي اللقاح، عمل غير وطني، فضلاً عن المخاطر التي قد يتعرضون لها بسبب عدم وجود ضمانات بشأن اللقاح الذي قد يستخدم كذاة لضرب استقرار الجزيرة. وتنوّه إلى أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن أكثر من 65 في المائة من المسجلين يفضلون اللقاحات الأجنبية على اللقاح الصيني، وأن قرار السلطات بعدم قبول عرض بكين ينبع من مصلحة وطنية تأخذ بعين الاعتبار صحة المواطنين وسلامتهم.

الجد العديد من التايوانيين إلى الصين للتلقي اللقاح (Getty)

انتهاء مهلة الوزني

ناشطو جنوبي العراق يحشدون للتظاهر

مع انتهاء المهلة الممنوحة للحكومة العراقية، من قبل نشطاء، للكشف عن قتلة الناشط إيهاب الوزني، يستعد الحراك الشعبي جنوبي البلاد، للعودة إلى التظاهر، ما قد يمتد أيضاً إلى بغداد

بغداد ـ **زيد سالم**

تنتهي، اليوم الأحد، المهلة التي حدّدها متظاهرون وناشطون في جنوبي العراق، للسلطات الحكومية، للكشف عن نتائج التحقيق في اغتيال رئيس تنسيقيات احتجاجات كربلاء، إيهاب الوزني، في التاسع من مايو/أيار الماضي، على يد مسلحين، وسط مدينة كربلاء. وكانت عائلة الناشط المغدور ومحتجون في كربلاء، قد أمهلوا الحكومة 40 يوماً للكشف عن المتورطين وعرض نتائج التحقيق، وهو مطلب سرعان ما تبناه ناشطون آخرون في محافظات جنوبية أخرى. وفي حال لم يتحقق ذلك، سيتم التحشيد مجدداً لتظاهرات واسعة.

ولا تزال أسرة الوزني، لا سيما والدته التي تتصدر الظهور على وسائل الإعلام، تتهم القيادي في «الحشد الشعبي» قاسم مصلح، وآخرين من مساعديه، بالوقوف وراء قتل ابنها، وعرضت مكالمة هاتفية لإيهاب الوزني قبل وفاته، متحدثاً فيها لشخص آخر، عن تلقّيه تهديداً من قاسم مصلح. يُذكر أن مصلح (قائد عمليات «الحشد» على الحدود العراقية السورية، وقائد مليشيا «الطفوف») كان قد اعتقل أواخر شهر مايو الماضي، بتهم عدة، منها اغتيال ناشطين، لكن القضاء العراقي أطلق سراحه بعد ذلك بأيام قليلة، بسبب «عدم كفاية الأدلة»، وفق إعلان رسمي. وظهرت والدة الوزني، سميرة الوزني، أخيراً، في مقطع مصور تداوله مدونون، قالت فيه إن «المهلة التي أعطتها للحكومة في سبيل الكشف عن قتلة ولدها انتهت»، كما أنها ستعتصم باستخدام خيمة أمام محكمة مدينة كربلاء. ووفقاً لناشطين في المدينة، فإن التحشيد بدأ فعلاً لعودة الاحتجاجات مجدداً في كربلاء وجنوبي العراق تحديداً، لكن لم يتم تحديد موعد ثابت لذلك لغاية الآن.

وأبلغ ناشط بارز، طلب عدم ذكر اسمه، «العربي الجديد»، بأنهم لا يتوقعون إعلاناً أو كشفاً حكومياً عن قتلة الوزني أو غيره من المتظاهرين «كون الجهة المتورطة أقوى من الدولة»، في إشارة إلى فصيل مسلح نافذ يقف وراء أغلب الاغتيالات في كربلاء تحديداً.

ولفت المصدر إلى أن الدعوة إلى الاعتصام من قبل والدة الوزني، ستدفع ناشطي مدينة كربلاء إلى مساندتها، والعودة مجدداً إلى الحراك الشعبي والتصعيد، لمطالبة الحكومة العراقية بتنفيذ المطلب الأبرز للمحتجين، وهو الكشف عن قتلة المتظاهرين. وتحدّث عن «وجود تنسيق مع متظاهري النجف والناصرية والكوت في هذا الإطار، فيما لا يمانع متظاهرو بغداد من العودة مجدداً إلى ساحة التحرير»، على حدّ قوله. وأشار الناشط إلى أن «انتهاء مهلة والدة الوزني، قد تؤدي إلى تصعيد الاحتجاجات في مدينة كربلاء، وتحديداً بالقرب من منطقتين: الأولى في ساحة التربية القريبة من مرقد الإمام الحسين بن علي، والثانية قرب القنصلية الإيرانية التي لا تزال محاطة بإجراءات أمنية مشدّدة منذ أسابيع».

وفي السياق، قال مصطفى نعمة، وهو أحد أبرز ناشطي كربلاء، إن «أخوة وأقرباء إيهاب الوزني، لا يزالون يسعون إلى معرفة القتلة الذين يتجولون في المدينة ويقتلون الناشطين بدمٍ بارد، وهم إلى حد الآن لم يقوموا بنصب خيمة عزاء خاصة بالوزني، إلى حين الكشف عن القتلة، كما أنهم قادوا تظاهرات 25 مايو الماضي، ولكن اعتقال القيادي في الحشد الشعبي قاسم مصلح، ساهم في تهدئة التوتر لدى أسرة الوزني، على اعتباره متهماً بقتل الناشط وناشطين آخرين». وأوضح نعمة، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الإفراج عن مصلح، أدى إلى زيادة الغضب لدى الناشطين في كربلاء، ودفع والدة الوزني إلى إعطاء مهلة للسلطات الحكومية والقضائية في البلاد للكشف عن قتلة ولدها». وأكمل أن «والدة الوزني طلبت من المتظاهرين عدم التصعيد، وأنها ستعتصم يوم الأحد وحدها أمام محكمة مدينة كربلاء، إلا أن الناشطين والمتظاهرين لن يتركوها وحدها، كما أن إخوة وأقرباء الوزني سيكونون متواجدين، وقد نشهد تواجد متظاهرين من بغداد».

اغتيال الوزني في التاسع من مايو الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

كما لم يستبعد نعمة أن «يكون اعتصام والدة الوزني بداية لانطلاق الاحتجاجات من جديد، لأن معظم ذوي ضحايا الاحتجاجات لم تبرد قلوبهم مع استمرار القتلة في التجول في المدن العراقية وحصد مزيدٍ من أرواح الناشطين، وهو ما يعني أن جميع الاحتمالات مفتوحة خلال الأيام المقبلة».

من جهته، بيَّن الناشط والمتظاهر من بغداد، سهيل هاتف، أن «الغضب لدى المحتجين في العاصمة العراقية يزداد يومياً بسبب استمرار حكومة مصطفى الكاظمي في تخدير الناشطين والمتظاهرين عبر وعود الكشف عن قتلة المحتجين التي لا تتحقق، كما أن قتلة الخبير هشام الهاشمي والإعلامي أحمد عبد الصمد وغيرهم، لا يزالون طلقاء، فيما الجهات التي تدعمهم وتحميهم معروفة، وهي الفصائل المسلحة الموالية لإيران». وأكد هاتف، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «مع كل دعوة إلى الاحتجاجات تقوم القوات الأمنية بمحاصرة الأحياء السكنية القريبة من ساحة التحرير والساحة ذاتها، من أجل منع وصول المتظاهرين إلى أماكن الاحتجاج، وهو سلوك يتنافى مع حق الاحتجاج السلمي الذي يؤيده الدستور العراقي». عضو الحزب الشيوعي العراقي، أيهم رشاد، اعتبر بدوره أن «جميع الظروف مهيأة لعودة الاحتجاجات في العراق». ولفت رشاد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه خلال نحو عامين من ولايتي حكومتي عادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي «لم تستطع أي جهة أمنية أو عسكرية أو قضائية الكشف عن الجهات المسلحة التي تفتي بجواز قتل المحتجين والصحافيين والناشطين»، معتبراً أن ذلك «يمثل استهتاراً بأرواح العراقيين الذين باتوا يؤمنون بالاحتجاج أكثر من أي شيء آخر، كونه قادراً على هزّ مقاعد المسؤولين وتقليل هيمنة الأحزاب على الحكم في البلاد».

> لا يمانع متظاهرو بغداد من العودة مجدداً إلى ساحة التحرير

من جهته، أكد عضو البرلمان العراقي علي البديري، أن «الحكومة ملزمة بالاستماع للمتظاهرين وتنفيذ مطالبهم، وأن الشباب الذي يتظاهرون بين فترة وأخرى، ويسقط بينهم قتلى وجرحى، هم عراقيون، ولا بد من أن تكون الحكومة مستمعة جيدة لهم وتقف إلى جانبهم، وليس ممارسة المماطلات والحيل في سبيل إرجاعهم إلى منازلهم». معتبراً، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذه الطريقة «أثبتت فشلها، وقد تتجدد التظاهرات في أي لحظة، وقد تكون أكثر سخونة من التظاهرات السابقة».

وكانت التظاهرات العراقية قد اندلعت في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2019، عقب دعوات انطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي إثر تردّي الخدمات وتفاقم نسبة البطالة، قبل أن تنفجر بشكل واسع في بغداد ومدن جنوب ووسط العراق. وطوال العام ونصف العام الماضيين، شهدت التظاهرات عمليات عنف غير مسبوقة، ولا سيما بعدما دخلت جماعات مسلحة، وُصفت بـ«الطرف الثالث»، على خط قتل وقمع واختطاف المحتجين والناشطين. وأدت أعمال العنف إلى مقتل نحو 800 متظاهر وإصابة أكثر من 27 ألفاً، في وقت لم تُحاسَب فيه أي جهة متورطة في هذه الأعمال.